التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى

"دراسة في جغرافية الجريمة"

د. لطيف كامل كليوي م.م. احمد حامد البركي

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Spatial Analysis of Juvenile Crimes in The Al Muthanna Province Astudy in Crime Geography

Dr. Lateef Kamel kelaiwy Ass. Luc.Ahmed hamedalborkay

College of Education for Human Sciences / AL Muthanna University

ahmedhamed198655@gmail.com

Abstract

Juveniles are considered fundamental in any society as they form the main supporting power for the labor. They provide a wide base in the society building and any defect among them would lead to defect with in the society structure. As the Juveniles do not have a sufficient physiological and mental stability and balance, they need to be given an extra care especially when they are exposed to social, economic and intellectual pressures that might lead them to drift among criminate world، This issue applies upon Juveniles in Muthanna province that is still suffering from an economical deteriorating seen through unemployment and poverty in addition to the social factor stress that negatively affected the Juveniles behavior among this study place and pushed the to commit crimes in which to reach (714) crimes.

Key Words: Juvenile, Crimes, Crime Geography, Culprits, Geographical Distribution, Composition of The Population

الكلمات المفتاحية: الحدث، جرائم، جغرافيا الجناة، الجريمة، التوزيع الجغرافي، تركيب السكان

الملخص

تعد فئة الاحداث من الفئات الاساسية في تكوين اي مجتمع، اذ انهم الطبقة الرئيسة السائدة للقوة العاملة، فهذه الفئة تتيح احلالا سكانيا وقاعدة متينة لبناء المجتمع، بيد ان هذه الفئة العمرية تحتاج الى الرعاية والعناية الكافيتين، لكونها لا تمتلك الاتزان النفسي والاستقرار العقلي وبالتالي تتعرض الى مخاطر الانحراف والاجرام لاسيما اذا تعرضت الى ضغوطات اجتماعية واقتصادية وفكرية، وهذا ما ينطبق على محافظة المثنى التي عانت ولازالت تعاني من تدهور الوضع الاقتصادي وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر زد على ذلك ضغط العامل الاجتماعي الامر الذي اثر سلبا على سلوك بعض الاحداث في منطقة الدراسة ودفعهم لارتكاب الجريمة حتى وصل عدد الجرائم فيها حوالى (714) جريمة

المقدمة

شهدت المجتمعات البشرية تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية اثرت على شعوبها ورافق ذلك التحول ظهور العديد من المشاكل ومنها ازدياد معدلات الجرائم بشكل عام وجرائم الاحداث بشكل خاص، والذي يشكل تحديا للأسر من جهة والمؤسسات التوعوية والرقابية من جهة اخرى قيما يخص محافظة المثنى فقد تميز مجتمعها بخصائص وروابط اجتماعية ميزته عن باقي المحافظات العراقية فهو مجتمع تغلب علية صفة التماسك العشائري، الا ان هذا التماسك لم يقف حائلا امام ظهور تلك الجرائم وازديادها كون المتغيرات التي مر بها مجتمع منطقة الدراسة بعد عام 2003 وعلى كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في ازدياد تلك الجرائم وبناءا على ذلك زادت اهمية الخوض في هذا الموضوع لكون هذه الظاهرة تستهدف فئة مهمة من فئات المجتمع اذ تصيب الابناء وتاثر على البناء الاسري والاستقرار والاجتماعي ناهيك عن ان هذه الفئة تشكل الركيزة الرئيسة للفئة العاملة والمنتجة في المجتمع وبما ان جغرافية

الجريمة تدرس التنظيم المكاني للجريمة وانماطها المكانية وتوزيعها الجغرافي، فضلا عن تركيب الجناة ومعرفة الاسباب الكامنة في سلوكهم الاجرامي، لذا عمل الباحثان على الافادة من اسس علم الجغرافيا ولاسيمَا جغرافيا الجريمة من تحليل السلوك الاجرامي للأحداث في منطقة الدراسة من خلال التطرق لحجم الظاهرة وتوزيعها الجغرافي زد على ذلك الكشف عن الخصائص السكانية لمرتكبي جرائم الاحداث ومعرفة انواع الجرائم واسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث على النحو الاتي:

1- هل يوجد تباين مكاني وزماني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى ؟ وما الاسباب التي ادت الى ارتكابها ؟

2- ما مدى تنوعجرائم الاحداث في منطقة الدراسة ؟ وما السبل الكفيلة بمعالجتها ؟

انطلاقا من المشكلة المطروحة يفترض الباحثان الاتي:

1- هنالك تباين مكاني وزماني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى وهذا التباين متاتي من تباين الخصائص السكانية والاقتصادية لوحداتها الادارية.

2- ثمة تنوع لجرائم الاحداث في منطقة الدراسة، وهذا التنوع يعود لتنوع الاسباب المجتمعية التي تقف خلفها.

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان حجم جرائم الاحداث خلال فترة الدراسة ومدى اختلافها بين حضر وريف المحافظة فضلا عن الوقف على الاسباب الدافعة لمرتكبي تلك الجرائم.

حدود الدراسة

شملت الدراسة ظاهرة جرائم الاحداث في محافظة المثنى الواقعة في الجنوب الغربي من العراق. بين دائرتي عرض (16ˉ،30°- 29ˉ،32°) شمالاً وخطي طول (44° - 30ˉ،46°)شرقاً خريطة(1)، فهي تشغل القسم الجنوبي من السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويحدها من الشمال محافظتا القادسية والنجف ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق محافظتي ذي قار والبصرة، أما حدودها الزمانية فقد اعتمدت الدراسة البيانات المتوافرة للمدة من (2010- 2014)م.

خريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة المثنى

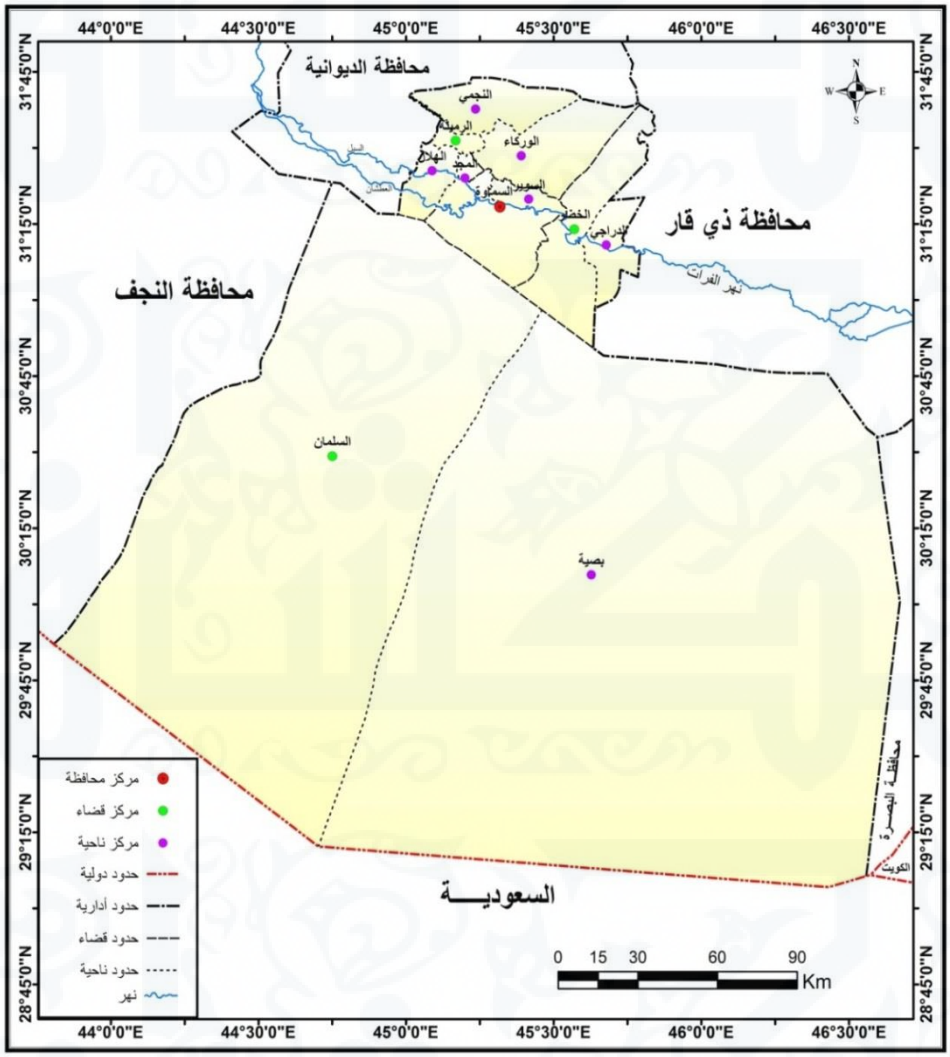

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة المثنى الادارية بغداد، 2006.

منهج وهيكلية البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الاقليمي والتحليلي في ثنايا البحث اما هيكليته فقد اشتملت على مقدمة واربعة محاور تناول المحور الاول مفاهيم البحث ومصطلحاته بينما تطرق الثاني الى التوزيع الجغرافي لجرائم الاحداث فيما تعرض الثالث الى الخصائص السكانية لمرتكبي جرائم الاحداث، اما الرابع فقد اخذ انواع جرائم الاحداث واسبابها واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا: مفاهيم البحث ومصطلحاته:

1- الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ بدايتها الأولى، فقد كان قتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة اقترفها الإنسان في التاريخ، قال الله تعالى في كتابه الكريم " فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ " سورة المائدة، الآية 30، وتتباين الجريمة من مجتمع لآخر كماً ونوعاً حتى داخل المجتمع الواحد، تبعاً لاختلاف مكوناته الاقتصادية

والاجتماعية والحضارية (1) كذلك تختلف التعريفات التي تتناول مفهوم الجريمة تبعا لاختصاصات الباحثين ومنها تعني كلمة جريمة في اللغة جرم – جريمة وأجرم وأجترم علية: أذنب، ويقال جرم– جريمة: عظم جرمه، جرمه ويجرم علية: اتهمه بجرم وبذلك الجريمة: الجرم والذنب، وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع، وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القدم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن (2)، والجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، على ان التعريف الإجرائي الذي يتناسب مع الدراسة هي أنها " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات (3)، أما من وجهة النظر الاجتماعية فيقصد بها جميع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب[4]، ومن الناحية القانونية تعرف الجريمة بانها كل فعل يعاقب عليه القانون، أي هي كل فعل يعاقب عليه المجتمع متمثلا في قانونه وشرعه، وبمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون علي تحريمه، ووضع عقوبة جزاء علي ارتكابه وبناء علي هذا التعريف لا يشكل الإتيان بأي فعل لم يحرمه القانون جريمة (5)، تأسيسا على ما تقدم يعرف الباحثان الجريمة بانها اي خطأ صادر عن ارادة جنائية ضد فرد من المجتمع او جماعة ما يحرمه القانون ويحدد له العقوبة معينة.

2 – الحدث:

يقصد بالحدث لغويا الفتي في السن اي الشاب فاذا ذكرت السن حديث، وحداثة السن كناية الشباب واول العمر، ويختلف العلماء على تعريفهم تبعا لاختلافهم في تحديد سن التمييز ومرحلة بلوغ الرشد (6) بينما ينظر علماء النفس والاجتماع للحدث على انه الصغير منذ ولادته حتى لم يتم له النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد (7) فيما يراه القانون هو الصغير الذي اتم السن التي حددها القانون للتميز ولم يتجاوز السن التي حددها القانون لبلوغ الرشد(8) وتختلف تشريعات الدول في تحديد سن الحداثة، فنجد ان غالبية الدول العربية اعتمدت سن الثامنة عشرة حدا اقصى للحداثة في حين شذ عن ذلك مجموعة من الدول فالبحرين وتونس والمغرب انقصتها الى سن الخامسة والسادسة عشرة في حين رفعتها كل من قطر والسودان الى عشرين عاما (9) اما المشرع العراقي فقد عرفة من اتم السابعة من عمرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة (10) فيما حددته الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان في المادة الاولى منها بأنه كل انسان لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ومالم يبلغ الرشد قبل ذلك (11)، ويعرف الباحثان الحدث بانه كل ذكر او انثى اتم سن التمييز ولم يتجاوز سن الرشد المحدد قانونا بالثامنة عشرة.

3 – جغرافية الجريمة

تعد جغرافية الجريمة احد الفروع الجغرافية الحديثة لذلك لا يوجد اتفاق حول تعريف لها، ولكن معظم التعريفات التي تناولها العلماء كانت تركز على البعد المكاني في محاولة لتعريفها ومنها، وعرفت بأنها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية، فيما عرفها اخر بأنها جغرافية البوليس ويقصد به معرفة الجناة المحترفين للمناطق ذات الانتشار الأمني الجيد وبالتالي يبتعدون عنها فيقل ارتكاب الجرائم فيها، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل، أو يضعف فيها التواجد الشرطي، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي، في حين راها اخرون بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني (12)و يعُد علم الجريمة (Criminology) علماً وثيق الصلة بعدد غير قليل من العلوم الأخرى يجمعها معاً لمحاولة تفسير السلوك ألأجرامي ومكافحته، خاصة أن علماء الإجرام لم يعودوا يبحثون عن السببية، بل عن العوامل التي تسهم في إقرار الظاهرة الإجرامية التي تتسم في طبيعتها بالتعقيد، بينما تحاول الجغرافية تفسير التباين

المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض في ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية بمعنى إنها معنية بالبعد المكاني لكل ما يحدث على سطح الأرض ويمس حياة الإنسان اليومية، ولما كانت الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانياً وزمانياً، لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها وتحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على إبعادها المكانية(13) بناءً على ما سبق يعرف الباحثان جغرافيا الجريمة على انها دراسة السلوك الاجرامي في الحيز الجغرافي من حيث حجم الظاهرة وتباينها المكاني واسباب ذلك التباين مع دراسة خصائص المجرمين ومدى تاثير البيئة الجغرافية في ذلك السلوك.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لجرائم الاحداث:

1 – التوزيع الاداري:

إن الجريمة بكل أنماطها تحدث في المكان، وكل ما يحدث في المكان مادياً أو معنوياً يعبر عن صورة نمطية قابلة للدراسة الجغرافية، لأن الجغرافيا هي العلم الذي يرتبط بالمكان بإبعاده المختلفة(14). لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة وتطورها عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي، والتنظيم المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي، وفي هذا المنحى يؤكد الجغرافيون على أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن التوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة(15).

شهدت محافظة المثنى تباينا زمانيا ومكانيا واضحا في حجم جرائم الاحداث خلال مدة الدراسة، ففي عام 2011 بلغ عددها (121) جريمة واعلاها ظهر في العام الذي يليه 2012 اذ ارتفعت الى (167) جريمة، ويظهر من جدول (1) والشكل (1) والخريطة (2) ان اخفضها وصلت الى (149) جريمة في عام 2013، اعقبها ارتفاعا اخر في عام 2014 لتصل الى (154) جريمة.

ولم يقتصر هذا التباين على مدى السنوات المسجلة في محافظة المثنى بل تجلى واضحا بين وحداتها الادارية حيث سجلت تطرفا كبيرا لقضاء السماوة جدول (1) حيث شكلت نسبة الجرائم فيها (90.6%) شكل (2) وخريطة (3) من مجموع الجرائم الكلية اما بقية الوحدات مجتمعة لم تصل نسبة (10%) من تلك الجرائم، وهذا طبيعي لو اخذنا في الحسبان طبيعة قضاء السماوة من حيث خصائصه المجتمعية واعداد سكانه الكبيرة من مجموع سكان المحافظة لكن رغم ذلك تعد هذه النسبة كبيرة اذ يشكل سكان القضاء ما نسبته (42.5%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (770.4) الف نسمة (16)، والقضاء بحد ذاته شهد انخفاض وارتفاع ضمن فترة الدراسة سجلت اعلاها في عام 2012 (153) جريمة وهي ايضا متوافقة مع اعلى عدد للجرائم في المحافظة، اما باقي الوحدات الادارية فقد ظهر فيها ارتفاع تدريجي من خلال السنوات المسجلة من عام 2010 وصولا لعام 2014، مع تطابق عدد الجرائم بين عامي 2013، 2014 في قضاء الخضر ب (7) جرائم فيما خلا قضائي الخضر والسلمان من الجرائم المسجلة في عام 2010.

الجدول (1) توزيع جرائم الاحداث المسجلة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (2010–2014)م

الوحدات الإدارية	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة %
السماوة	121	113	153	129	132	648	90.7
الرميثة	3	4	6	9	10	32	4.4
الخضر	0	3	5	7	7	22	3.07
السلمان	0	1	3	4	5	13	1.83
المحافظة	124	121	167	149	154	715	%100

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، 2014م.

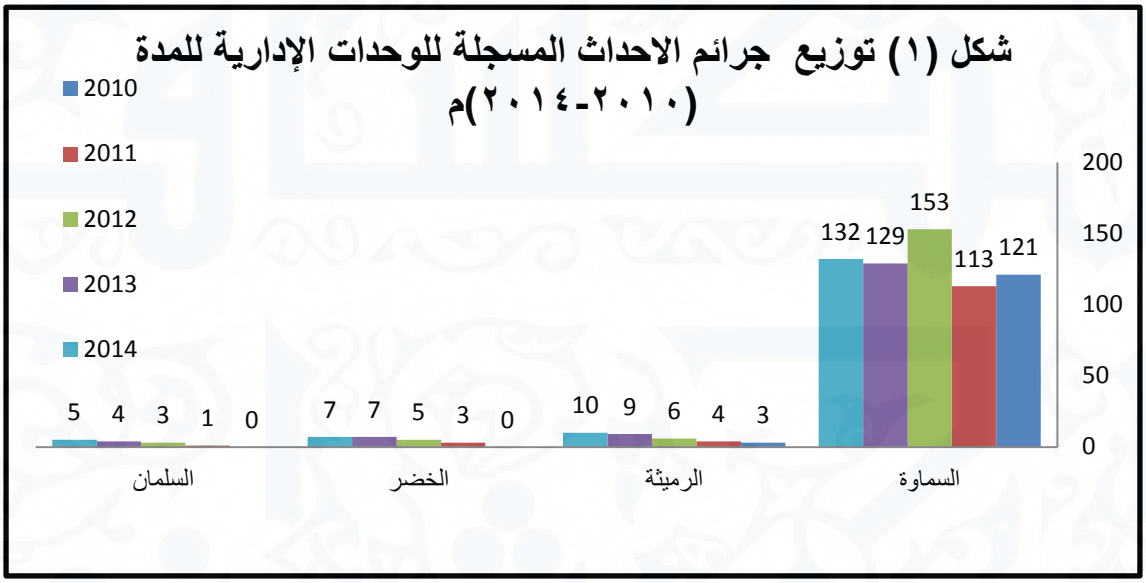

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1)

2 – التوزيع البيئي

الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها إي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا أنها تختلف من حيث نسبة حدوثها ونوعيتها من مجتمع إلى أخر تبعاً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وتختلف من بيئة إلى أخرى، فأسباب الجريمة ودوافعها في المجتمع الحضري تختلف عن أسباب ودوافع الجريمة في المجتمع الريفي(17). إن الريف من الوجهة الطبيعية وحياة الريف من الوجهة الاجتماعية وما تتركه الطبيعة والمجتمع للأفراد من طابعخاص وماله من نشاط اقتصادي محدود إلى جانب تأثير العادات والتقاليد، كل ذلك يجعل نتاج الريف من الجريمة شيئاً يغاير ما تنتجه المدينة منها[18]، وهذا ما ينطبق على منطقة الدراسة.

خريطة(٢)توزيع جرائم الاحداث المسجلة للوحدات الإدارية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)م

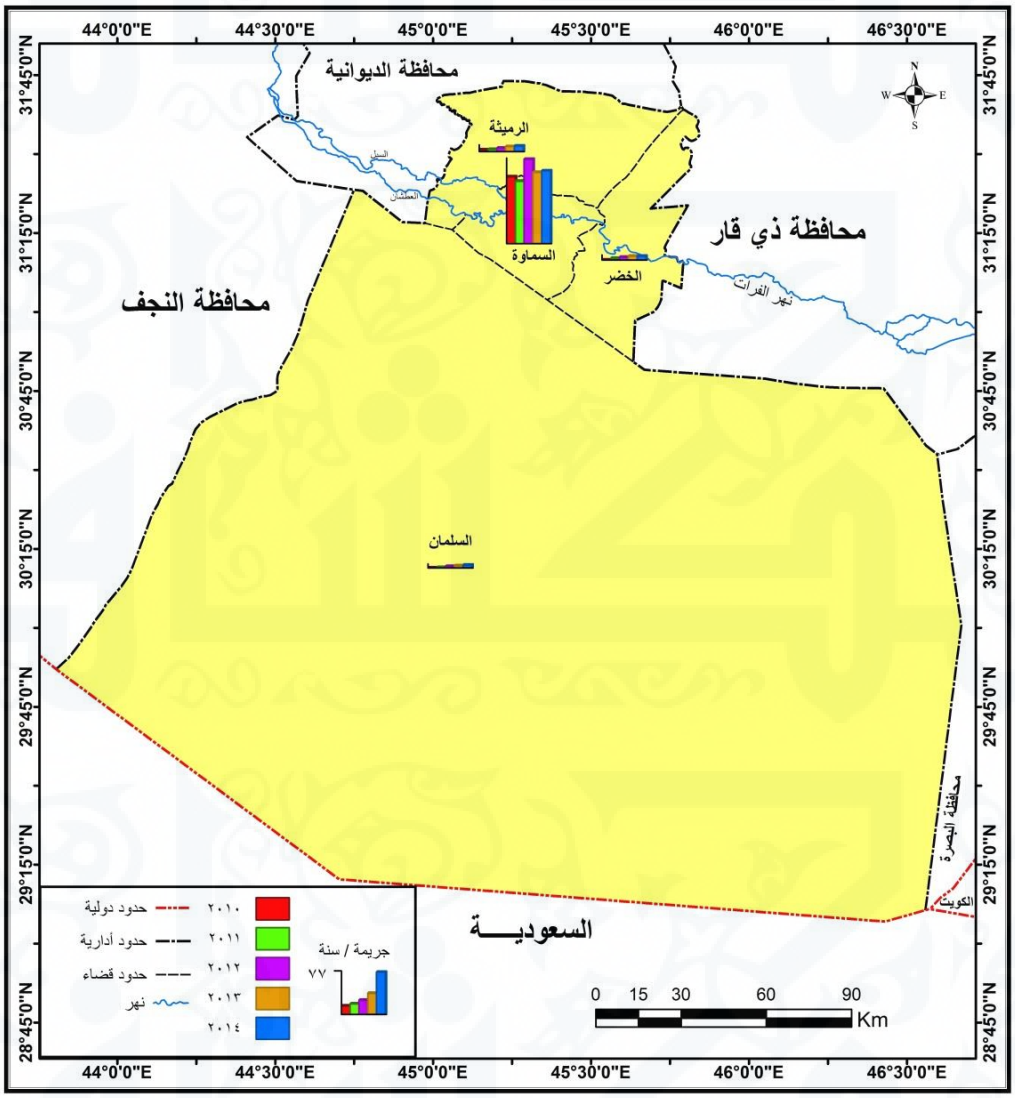

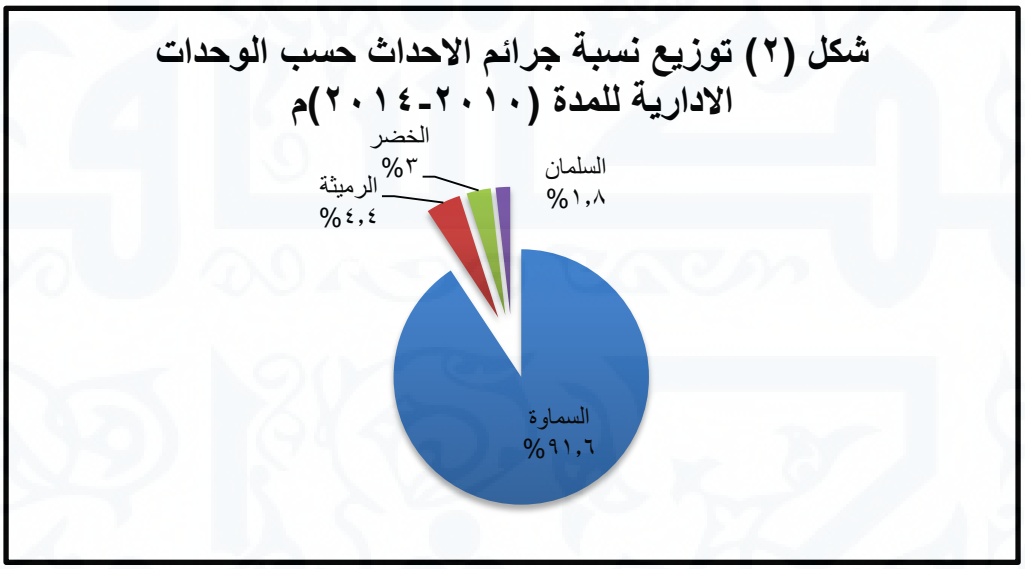

من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1)

خريطة(٢)نسبة جرائم الاحداث المسجلة حسب الوحدات الإدارية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)م

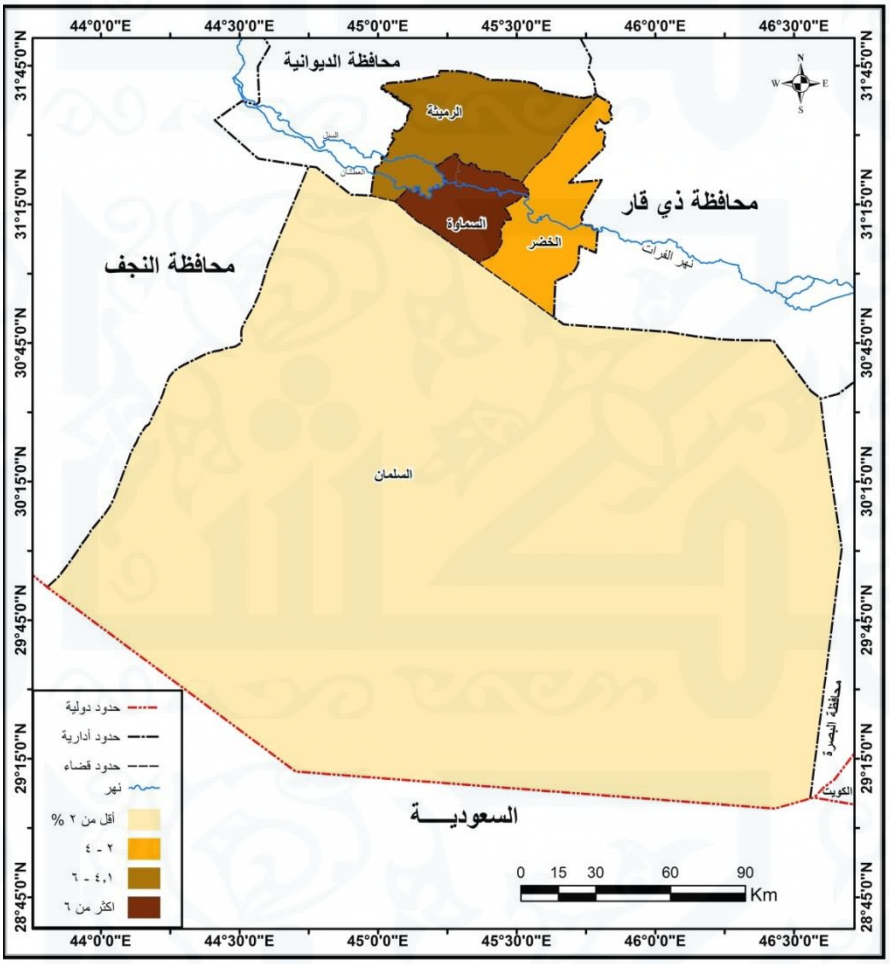

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1)

شهد حضر محافظة المثنى ارتفاع في عدد ونسبة جرائم الاحداث مقارنة بريف المحافظة اذ وصل عدد الجرائم الى (611) جريمة من عدد الجرائم وبنسبة بلغت (85.5%) من مجموع الجرائم ضمن فترة الدراسة جدول(2) وشكل (3)، وهذه النسبة لم تكن ثابته بل ظهرت اعلاها في عام 2010، فقد سجلت اعلى نسبة (89.5%) من نسبة الجرائم الكلية اما اخفضها فقد وصلت الى نسبة (83.6%) في عام 2014 وهذه النسب اظهرت انخفاضا وارتفاعا متلائما مع اعداد الجرائم في السنوات المسجلة مرة تجدها مرتفعة ثم تعود لتشهد انخفاضا اخر ماعدا عامي 2013، 2014 فقد بلغا العدد نفسه من الجرائم (128) جريمة الا ان النسبة انخفضت في عام 2014 الى (83.6%) بعد ان كانت (85.9%) في عام 2013، في حين تساوت النسبة بين عامي 2011، 2013 بنسبة بلغت (85.9%) مع اختلاف عدد الجرائم كما ان هذه النسبة مقاربة ايضا من النسبة الكلية (85.5%) لعدد الجرائم الكلي في منطقة الدراسة.

الجدول (2) التوزيع البيئي لجرائم الاحداث المسجلة للمدة (2010–2014)م

السنة	عدد الجرائم	السكن			
		حضر	%	ريف	%
2010	124	111	89.5	13	11.5
2011	121	104	85.9	17	14.1
2012	167	140	83.8	27	16.2
2013	149	128	85.9	21	14.1
2014	153	128	83.6	25	16.3
الكلي	714	611	85.5	103	14.5

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، 2014م.

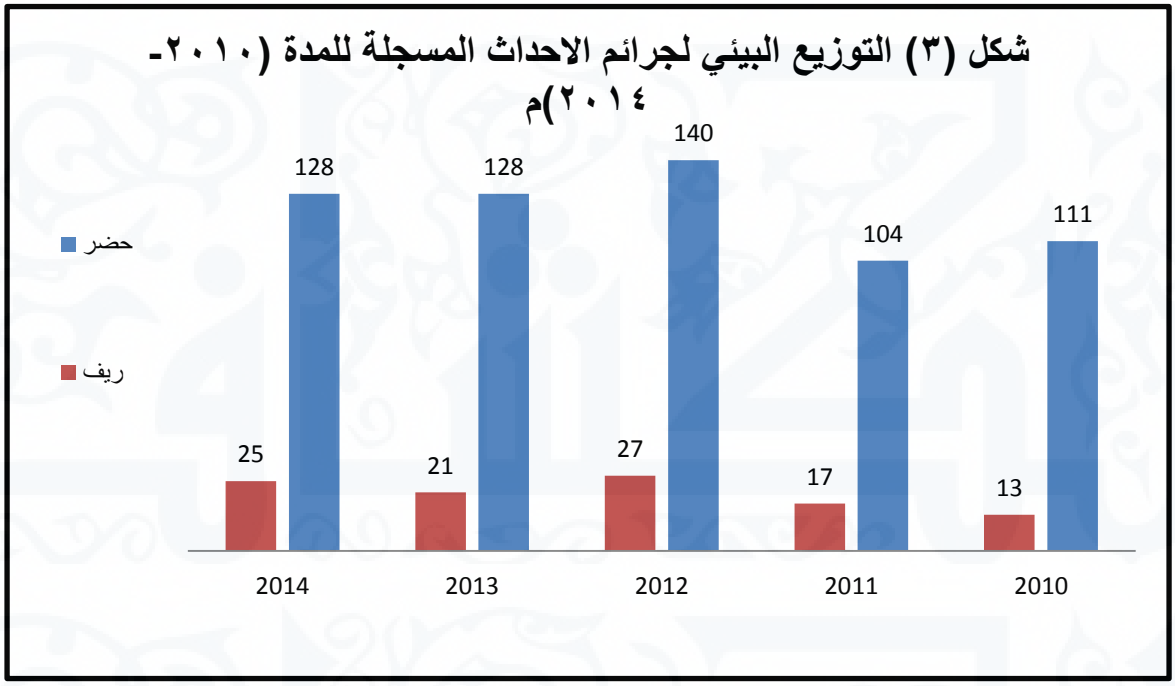

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (2)

اما ريف المحافظة ضم العدد الاقل من جرائم الاحداث مقارنة بحضرها، وصلت النسبة فيه الى (14.5%) من نسبة الجرائم الكلية بـ (103) جريمة، وكانت ادناها في عام 2010 ثم اخذت بالانخفاض والارتفاع بين سنوات الدراسة وظهرت

اعلاها في عام 2014 بنسبه (16.3%) من حيث النسبة، في حين من حيث العدد كانت سنة 2012 الاعلى شهدت (27) جريمة في ريف المحافظة، كما ان سبب انخفاض جرائم الاحداث في الريف يعود الى قوة الروابط الاسرية والاجتماعية في الريف فضلا عن متابعة تحركات الاحداث ومنعهم من مصاحبة اصدقاء السوء زد على ذلك الرعاية المالية لهم بالشكل الذي يؤمن احتياجاتهم الرئيسة.

ثالثا: الخصائص السكانية لمرتكبي جرائم الاحداث

1 –التركيب النوعي لمرتكبي جرائم الاحداث:

يقصد هنا توزيع جرائم الاحداث بحسب الجنس إلى ذكور وإناث، اذ يوجد هنالك إجماع من قبل الباحثين في ضوء الإحصاءات الجنائية على أن الجرائم المرتكبة من قبل الاناث تختلف من حيث الكم والنوع والوسيلة عن الجرائم المرتكبة من قبل الذكور، وذلك يرجع إلى الفروق الجوهرية من النواحي البيولوجية والنفسية فيما بينهم ومدى الاستجابة للتأثر بعوامل البيئة والدور الاجتماعي لكل منها ويرى علماء الاجتماع أن تفوق الرجال على النساء في عدد الجرائم يعود إلى دور المرأة في الحياة الاجتماعية وصرفها لمعظم وقتها في رعاية أفراد العائلة (19)، وهذا ما توافق مع جرائم الاحداث في محافظة المثنى اذ بين الجدول (3) والشكل (4) ان العدد الاكبر من الجرائم ارتكب من قبل الذكور (670) جريمة بنسبة (93.8%)، اما الاناث في محافظة المثنى كغيرها من المجتمعات العربية انخفضت فيها نسبة الجرائم ففي الجزائر ترتكب جريمة واحدة للإناث مقابل (2744) جريمة يرتكبها الذكور وهي نفس النسبة تقريبا في المغرب وتونس، وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الاناث (5%) الى اجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا(20) في حين اتت النسبة مرتفعة في محافظة المثنى عند مقارنتها ببعض الدول لكنها مقاربة مع نسب الجرائم في مصر بنسبة وصلت الى(6.2%) من مجموع الجرائم الكلية في منطقة الدراسة البالغ (714) جريمة

الجدول (3) التركيب النوعي لجرائم الاحداث المسجلة في منطقة الدراسة للمدة(2010–2014)م

السنة	عدد الجرائم	الجنس	
		ذكر	انثى
2010	124	119	5
2011	121	114	7
2012	167	157	10
2013	149	141	8
2014	153	139	14
الكلي	714	670	44

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، 2014م.

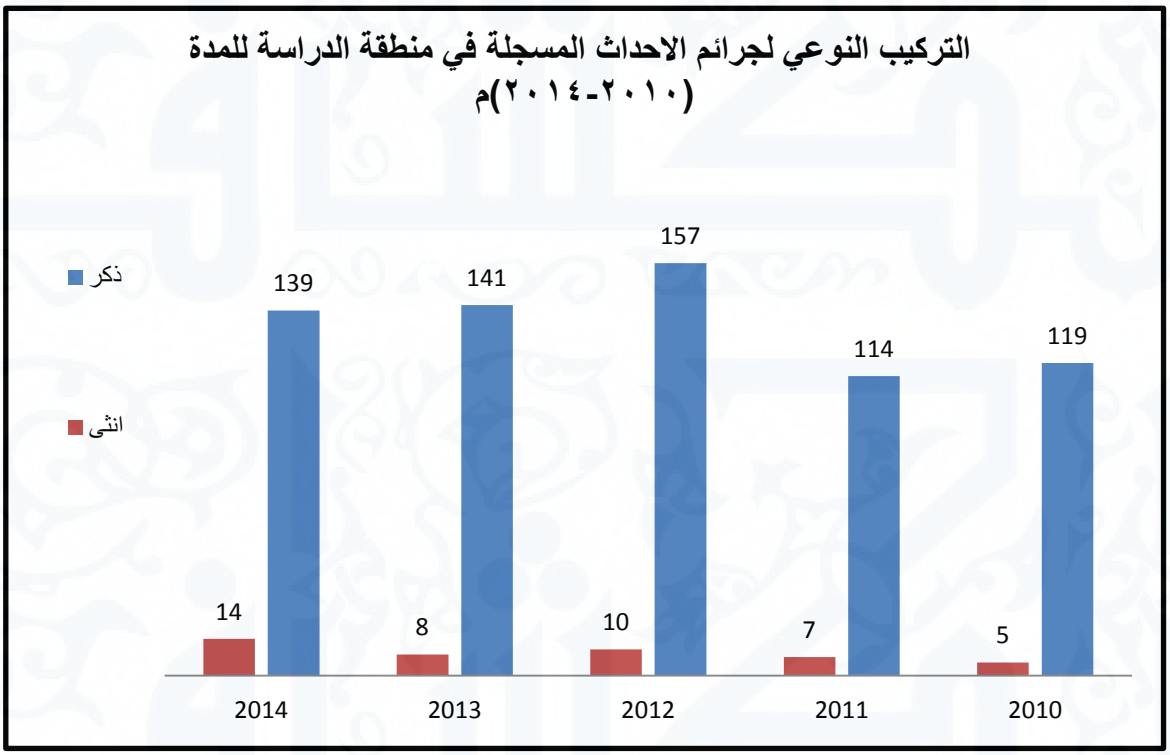

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (3)

يظهر من الجدول (3) والشكل (4) ايضا ان عام 2014 سجل زيادة في جرائم الاناث مقارنة ببقية سنوات الدراسة تبعا لزيادة الضغط النفسي والاجتماعي على الاناث، في حين سجل هذا العام انخفاض في جرائم الذكور مقارنة في العامين السابقين لهذه السنة،وبصورة عامة يرجح ان سبب انخفاض جرائم الاناث مقارنة بجرائم الذكور هو بسبب الطبيعة الاجتماعية لمنطقة الدراسة كونها تشهد سيادة ذكورية واضحة، كما ان النزعة العشائرية التي تتميز بها محافظة المثنى ساهمت بشكل او اخر بعدم وصل الاناث الى المحاكم من خلال عدم اقامة دعاوى عليهم وحل هذه المشاكل خارج الجهات المختصة من دوائر امنية ومحاكم، كون ذلك يضر بمستقبل الاناث خصوصا ان الاناث في هذه الاعمار غالبا ما تكون غير متزوجه.

2 – التركيب التعليمي لمرتكبي جرائم الاحداث:

للتعليم دوراً وقائياً في مجال الجريمة والانحراف فهو يساعد الأفراد على احترام القانون لمعرفتهم بالنتائج المترتبة على اختراقه، فضلا عن انه يساعد الإفراد على احترام القانون لمعرفتهم بنتائج التعدي عليه(21).لكن هذا لا يعني إن الانحراف وارتكاب الجريمة حكرٌ على الأميين وإفراد المجتمع ذا المستوى التعليمي المتدني وأن المتعلمين في حصن منيع عن ارتكاب السلوك المنحرف، فهنالك الكثير من الأمين الأسوياء، وهنالك كثير من المتعلمين المنحرفين والمجرمين، حتى وجد من الذين وصلوا إلى المستويات العليا في العلم قد ارتكبوا أنواعا من الجرائم، فالأمية إذاً عامل مساعد على ارتكاب الجريمة وليست دافعاً وسبباً رئيسي في ارتكاب العمل الإجرامي (22)، تبين معطيات الجدول (4) والشكل (5) ان (72%) من الاحداث مرتكبي الجرائم البالغ عددهم (154) مجرم في عام 2014 كان تعليمهم ابتدائيا اذ بلغت عدد جرائمهم (111) جريمة و (17%) كان تعليمهم ثانوي الا ان الاميينسجلوا اقل نسبة اجرام وصلت الى (11)% من اجمالي الجرائم المرتكبة فيما اختلف الامر في قضاء السلمان عن باقي الوحدات الادارية فشهد ارتفاع لدى اصحاب التعليم الثانوي مقارنة ببقية المرحل التعليمية.

الجدول (4) عدد جرائم الاحداث حسب الحالة التعليمة للوحدات الإدارية لعام 2014

الوحدة الإدارية	يقرأ ويكتب	ابتدائي	ثانوي
قضاء السماوة	10	101	21
قضاء الرميثة	2	5	3
قضاء الخضر	3	4	0
قضاء السلمان	1	1	3
المحافظة	16	111	27
النسبة %	%11	%72	%17

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم الاحصاءالجنائي، بيانات غير منشورة، 2014م.

الشكل(٥) جرائم الاحداث حسب الحالة التعليمة للوحدات الإدارية لعام ٢٠١٤

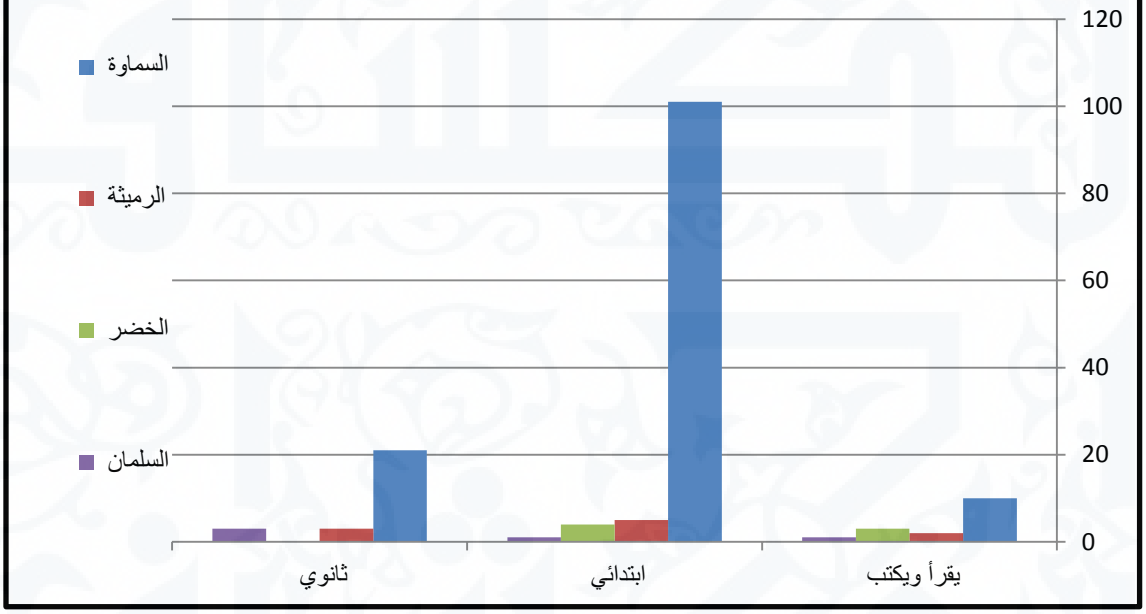

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (4)

رابعا: انواع جرائم الاحداث واسبابها

1- انواع جرائم الاحداث

تعددت جرائم الاحداث المرتكبة في منطقة الدراسة تبعا لتعدد اسبابها، فقد حلت جرائم السرقة بالمرتبة الاولى اذا بلغ عددها (455) جريمة خلال مدة الدراسة الجدول (5) وشكل (6) ويمكن ارجاع ذلك الى تفشي ظاهرة الفقر في المحافظة فيها (49%) في عام 2014 (23) الذي يعد حاضنة للجريمة. تلتها جرائم تعاطي وبيع وتوزيع المواد المخدرة والمسكرة التي بلغ عددها (52) جريمة الجدول (5) والشكل (6)، التي تعود الى ضعف الدور الرقابي من الاسرة فضلا عن ضعف الرقابة الامنية على مثل هكذا جرائم.

جدول (5) انواع جرائم الاحداث المسجلة للمدة (2010-2014م)

السنة	نوع الجرائم							
	سرقة	طعن بألة حادة	اغتصاب	مسكرات ومخدرات	خطف	قتل	اخرى	المجموع
2010	74	8	4	12	3	1	22	124
2011	70	6	3	13	3	2	24	121
2012	112	13	5	7	2	2	26	167
2013	97	10	6	11	1	3	21	149
2014	102	9	6	9	1	1	25	153
الكلي	455	46	24	52	10	9	118	714

المصدر: وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، 2014م.

اما جرائم الطعن بالة حادة اخذت المركز الثالث بين الجرائم المرتكبة في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة اذ بلغ مجموعها (46) جريمة، ويمكن ارجاعها الى التأثر بالبرامج التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي المشجعة على العنف زد على ذلك ضعف الدور الرقابي للأبوين فضلا عن تصاعد حدة الضغط النفسي على الاحداث في المحافظة بصورة خاصة والبلد بصورة عامة، ومن الجدول نفسة تظهر ان اعداد جرائم (الاغتصاب، الخطف، القتل، اخرى) خلال مدة الدراسة بلغت (24، 10، 9، 118) جريمة على التوالي، وفي مجملها تعود لأسباب سبق ذكرها، وعلية يمكن القول ان بأن الحيز الجغرافي ببعده البشري اسهم في بروز ظاهرة جرائم الاحداث في منطقة الدراسة، الامر الذي يدعونا الى التمعن بأسبابها ووضع الحلول الناجعة لها، لأهمية هذه الفئة في البناء والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

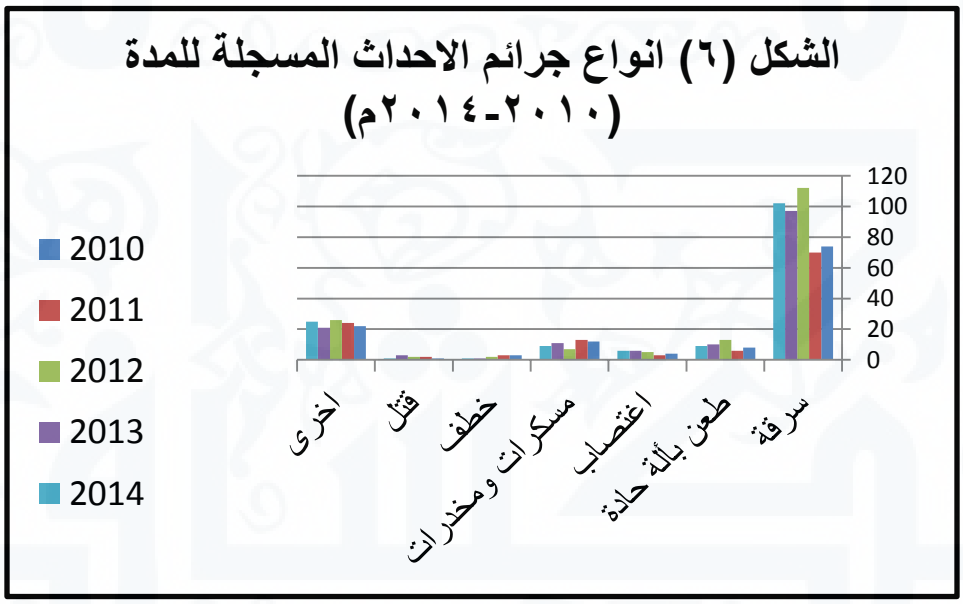

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (5)

2- اسباب جرائم الاحداث

إن محاولة معرفة الاسباب التي تقف خلف ارتكاب الجرائم من قبل الاحداث ليست من الامور السهلة بسبب تداخل الاسباب وتشابكها كما لا يمكن ارجاعها لسبب دون اخر وذلك كون مرتكبي الجرائم ضمن هذه الفئة العمرية لم تجد العناية والاهتمام المطلوبين. وهذا ما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية، وقد تنوعت هذه الاسباب الى:

أ- اسباب شخصية: وهي اسباب ارتبطت بالمتغيرات الشخصية للفرد متمثلة بالتأثيرات البيولوجية (كعيوب خلقية واعاقات) ادت الى عدم تقبل المجتمع لهم مما دفعهم لارتكاب جرائم تحقق لهم رغباتهم الشخصية فضلا عن تأثير التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الحدث مثل تشدد الابوين في تربية ابنائهم او العكس من ذلك مثل التهاون والتسامح المستمر لأخطاء الابناء وعدم مراقبة ومتابعة الابناء.وقد بلغت نسبة الجرائم من قبل الاحداث تحت تاثير السبب الشخصي (3.57%) من اجمالي الجرائم المرتكبة للأحداث كما مبين في الجدول (6) والشكل (7).

ب- الوضع الاسري: عادة ما ينعكس وضع الاسرة على الابناء سواء كان انعكاسا سلبيا او ايجابيا تبعا للوضع الاسري من الاستقرار او التفكك والتفكك بدوره يهيئ بيئة ملائمة لانعدام الضبط الاجتماعي، وكما متعارف ان الاسرة اهم عامل من عوامل الضبط الاجتماعي

جدول (6) اسباب ارتكاب الجرائم من قبل الاحداث

السبب	شخصية	اسرية	اصدقاء سوء	اقتصادية	ثقافية
النسبة %	3.57	25	14.2	46.6	10.71

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

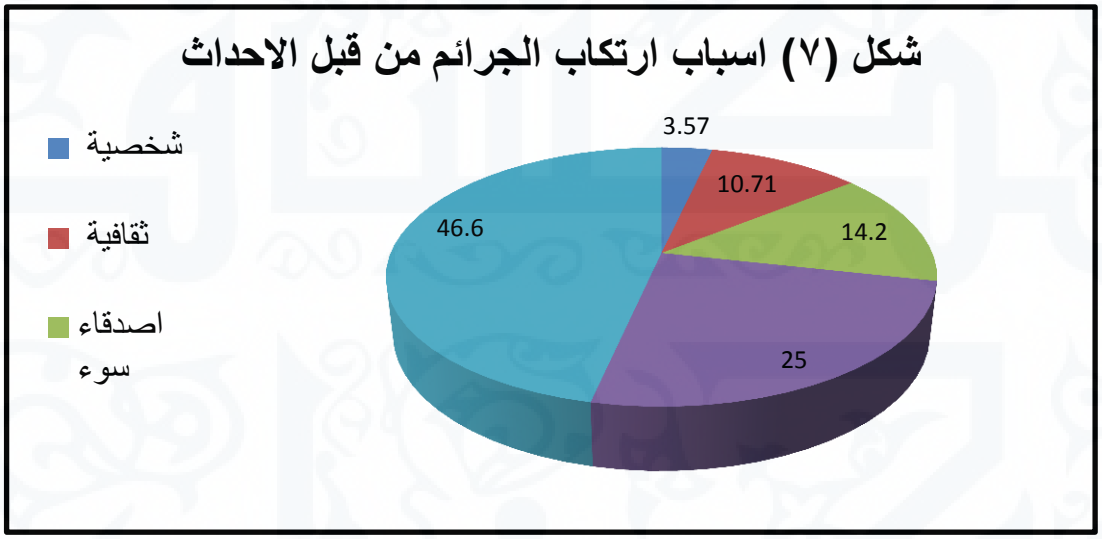

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (6)

وتاتي هذه الاهمية كونها الاكثر تاثيرا في سلوك الفرد، وهذا ما اتضح ايضا من خلال الدراسة الميدانية اذ بينت ان الوضع الاسري كان سببا لارتكابهم بعض الجرائم ولاسيما عدم متابعة الابوين لهم، كما ان انفصال الزوجين او وفاة احد الابوين ادى الى تفكك الاسرة الامر الذي دفع ابنائهم الى الانحراف وبالتالي ارتكاب جرائم فضلا عن نشوء البعض منهم في اسر ترتكب جرائم، ووصلت نسبة ارتكاب جرائم الاحداث المتأثرين بالوضع الاسري نحو (25%) من اجمالي تلك الجرائم الجدول (6).

ت- اصدقاء السوء: ان البعض من مرتكبي الجرائم كان السبب الرئيس في ارتكابهم تلك الجرائم هي مشاركة اصدقائهم والظهور بمظهر الشجاعة امامهم نتيجة للتفاعل الكبير بين الحدث ورفقائه وإخضاعه لنفس سلوكهم ومن الجدول (6) يتضح ان نسبة مرتكبي جرائم الاحداث تحت تاثير اصدقاء السوء بلغت (14.2%) من اجمالي تلك الجرائم.

ث- الوضع الاقتصادي: ان تردي الوضع الاقتصادي ترتب علية ظهور مشكلة البطالة التي تساهم في تفاقم مشكلة الفقر وان انعدام موارد الدخل وعدم قدرتهم على توفير حاجتهم المعيشية دفع بعض الاحداث الى ارتكاب جرائم بغية الحصول على الاموال لتوفير بعض مستلزمات الحياة البسيطة من جانب ومن جانب اخر اظهرت الدراسة ان توفر

الاموال لدى بعض الاحداث دفعهم الى البحث عن الملذات يقضون الوقت فيها مثل تناول بعض المخدرات والمواد المسكرة.وتشير بيانات الجدول (6) ان نسبة مرتكبي الجرائم الخاضعين لهذا السبب وصلت الى(46.6%) من اجمالي عدد الجرائم المرتكبة.

ج- اسباب ثقافية: لازالت وسائل الاعلام بمختلف انوعها المرئية او المقروءة او المسموعة تساهم بشكل فعال في اكساب المجتمع تربية معينه في بعض الاحيان تكون سليمة تتماشى مع العادات والقيم المجتمعية السائدة، فأثرت هذه الوسائل بحكم ما تعرضه من مادة اعلامية وما تحتوي من مثيرات سواء كانت حسية او عقلية او انفعالية تظم العنف اثرت على نفسية الحدث وبالتالي على سلوكه تحوله الى سلوك اجرامي. ومن الجدول اعلاه يظهر لنا نسبة مرتكبي جرائم الاحداث المتاثرين بهذا السبب وصلت الى (10.71%) من اجمالي عدد الجرائم.

النتائج والتوصيات

اتضح لنا من خلال ما جاء البحث جملة الاستنتاجات التي من خلالها يضع الباحثان مجموعة الحلول والتوصيات.

اولا: التوصيات

1- شهد قضاء السماوة النسبة الاكبر لجرائم الاحداث فقد بلغت (90.6%) من مجموع الجرائم المرتكبة وهذا متوافق مع تمتلكه مدينة السماوة من خصائص سكانية واجتماعية واقتصادية، وكما حضي حضر محافظة المثنى بنسبة وصلت الى (85.5%) من تلك الجرائم.

2- بلغت الجرائم المرتكبة من قبل الذكور (670) جريمة مقابل (44) جريمة من قبل الاناث.

3- انخفاض المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم من الاحداث فكان (83%) منهم لم يتعدى التحصيل التعليمي الابتدائي.

4- تنوع الاسباب الدافعة للأحداث في ارتكابهم للجرائم لكن الاسباب الاقتصادية كانت السبب المشترك لأغلب مرتكبي الجرائم، فضلا عن غياب دور الاسر في تنشئتهم مما دفعهم الى اللجوء الى رفقاء السوء.

5- كشف البحث عن تاثير الخصائص الاجتماعية في التوزيع البيئي لجرائم الاحداث في محافظة المثنى.

6- تبين من خلال البحث الدور السلبي لاصدقاء السوء في ارتكاب جرائم الاحداث، لاسيما ان البعض يصور للاحداث ان خرق القانون وارتكاب الجناية ماهو الا دليل على الشجاعة واكتمال الرجولة مما يؤدي الى اقدام الحدث على الجريمة.

7- جريمة السرقة هي الجريمة الاكثر ارتكابا من قبل الاحداث كونها جريمة متلائمة مع اعمارهم وسهولة القيام بها مقارنة مع باقي الجرائم ولا تحتاج الى تخطيط.

8- ان تردي الوضع الاقتصادي اثر سلبا في الاداء المجتمعي بصورة عامة وعلى الاحداث بصورة خاصة، اذ ان الحدث بسبب الوهن الاقتصادي لا يتمكن من تلبية احتياجاته المتعددة الامر الذي يدفعة الى ارتكاب الجريمة من اجل تلبية تلك الاحتياجات لاسيما اذا غابت الرقابة الاسرية.

9- ان سوء التربية وضعف التنشئة الاجتماعية اسهم في امتهان الاحداث للسلوك الاجرامي، لا سيما اذا غابت الوسطية في تعامل الابوين مع الحدث.

10- اسهمت العوامل البيولوجية والنفسية فضلا عن ذكورية المجتمع في ارتفاع جرائم الاحداث الذكور على حساب الاناث، اذ بلغت نسبة جرائم الذكور نحو (93.8%) من اجمالي الجرائم.

ثانيا: التوصيات

1- التركيز على دور الاسرة في متابعة تربية الابناء ومنعهم وحمايتهم من الوقوع في الخطأ وبالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها المدرسة فضلا عن دور الخطباء والمؤسسات التربوية الاخرى بغية تنشئة الحدث تنشئة صحيحة

2- شمول الاسر ذات الدخول المنخفضة في قانون الحماية الاجتماعية كونه الحل الوحيد المتوفر في الازمات المالية التي تعيشها البلاد مع ما يوفره القطاع الخاص من فرص بسيطة اخرى.

3- الاهتمام ببرامج التوعية ومنها الدينية وفرض مراقبة على الاعلام بكافة وسائلة كونه في بعض الاحيان يكون الدافع لدى الاحداث في ارتكاب الجرائم.

4- ايجاد مؤسسات حكومية معنية بشؤون الاسرة والمجتمع تعمل على تاهيل الاسرة ورفدها بمتطلبات الحياة الكريمة.

5- تفعيل الزامية التعليم لكونه يحد من تسرب الاطفال نحو البيئة الاجرامية وبالتالي بناء طبقة اجتماعية عريضة تخدم المجتمع وبالتالي تحقيق الامن الانساني.

6- ايجاد حلول ناجعة لمشكلتي البطالة للفقر اللتين باتتا تؤرقان المجتمع العراقي بصورة عامة والاحداث بصورة خاصة لكثرة متطلباتهم الحياتية.

7- العمل على تحقيق تنمية بشرية شاملة على مستوى البلد بصورة عامة والمحافظة بصورة خاصة لكونها تعاني من ضعف في خدماتها المجتمعية الامر الذي اسهم في ارتفاع مستويات الجريمة ومنها جرائم الاحداث.

قائمة الهوامش والمصادر

1- عبدالرحمن عبدالله بدوي، التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2003، ص6.

2- مقدر منيرة، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة ماجستير (غ.م)، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق، 2014، ص 12.

3- فهيمة كريم المشهداني، التصنيع والجريمة، ط1، بغداد، 2009، ص44.

4- السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص22- 23.

5- حامد الطاهر بدوي، الابعاد المكانية للجريمة جنوب ولاية كردفان، اطروحة دكتوراه (غ م)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008، ص 48.

6- حومر سمية، اثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري و قسنطية، 2006، ص20.

7- عبد الله ناصر، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الامنية، الرياض، 1994، ص 26.

8- مريم بنت عبد الله النحوية، اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين بمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية العلوم و الاداب، جامعة نزوى،2012، ص 61.

9- مصطفى العويجي، الحدث المنحرف في التشريعات العربية، دار نوفل، بيروت، 1986، ص 41.

10- نبال فوزي محمود، دور الاسرة في جنوح الاحداث، مجلة اداب الرافدين، العدد (67)، 2013، ص 385.

11- قيس جبارين، جنوح الاحداث في التشريعات الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية (6)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله،، ص19.

12- اشرف حسن محمد شقفة، صالح محمد محمود أبو عمرة، محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة جامعة فلسطين ألبحاث والدراسات، العدد الثالث، 2012، ص 588.
13-مضر خليل عمر، الإبعاد المكانية للجريمة، مصدر سابق، ص13
14- حسين عليوي ناصر الزيادي، توزيع السكان في سلطنة عمان، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (93)، 2010.
15- وسام محمد النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظة غزة، دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة، 2012، ص44
16- عبد الجليل عبد الوهاب، توزيع سكان محافظة المثنى (1997، 2014)، مجلة اوروك، عدد 2، 2014، ص 303.
17- فهيمة كريم رزيجالمشهداني، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص110- 111.
18- عبد الوهاب بكري، الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2005، ص138.
19- هاشم خلف جاسم الحميداوي، التحليل المكاني لجريمتي السرقة والقتل في محافظة ذي قار (دراسة في الجغرافيا الاجتماعية)، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2014، ص142.
20- حسين عليوبالزيادي، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام 2011 (دراسة في الجغرافيا الاجتماعية)، مجلة الخليج والجزيرة العربية، عدد 65،2015، ص23.
21-ذياب موسى البداينة، واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص155.
22- هاشم خلف جاسم الحميداوي، مصدر سابق، ص156.
23-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، عام 2016

استمارة الاستبيان

أخي المحترم...

هذا الاستبيان خاص ببحث " التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى " والتي تهدف إلى جمع البيانات الخاصة وسوف تكون معلوماتها سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا نرجو من جنابكم الكريم الإجابة على الأسئلة في أدناه بشكل واضح...ومن الله التوفيق

الباحثان

☻ضع أشارة(√) بين القوسين بعد الإجابة

أولا:-البيانات التعريفية

2. المحافظة (المثنى) 2- القضاء..... 3- الناحية.....

4- البيئة حضر(). ريف ()

ثانيا:-البيانات الخاصة بالشخص

14.الجـــنس/ذكر () انثى ()

15.العمر /

16.التحصيل الدراسي / أمي () يقرأويكتب () ابتدائي () متوسطة() إعدادية ()

17.معدل دخل الأسرة الشهري/ (أقل من250)() من (250-500)() من(501- مليون) () من (مليون و1 الى2مليون) () من (2مليون - فأكثر) ()

ثالثا:- معلومات تتعلق بالجريمة

1. **التهمة التي اسندت اليك.....**
2. **المدة التي حكمت بها.....**
3. **مكان حدوث الجريمة.....**
4. **سبب قيامك بالجريمة.....**
5. **كيفية القيام بالجريمة.....**